دراسة مقارنة لسياسات القبول في التعليم العالي بين مصر وجنوب أفريقيا

Comparative study admission policies higher education between Egypt and South africa

بحث مقدم لاستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في التربية المقارنة والادارة التربوية تخصص (التربية المقارنة الدولية)

مقدم من الباحثة

سالي عبدالتواب محمود محمد

إشراف

أ.د نهلة سيد حسن

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية

كلية التربية – جامعة حلوان

أ. د حسام حمدي عبدالحميد

أستاذ التربية المقارنة والإدارة التعليمية

رئيس قسم التربية المقارنة والإدارة

المقدمة

يأتي التعليم الجامعي على قمة الهرم التعليمي، باعتباره يوفر الرصيد الاستراتيجي المغذي للمجتمع بمعظم احتياجاته من الكوادر البشرية، بما يساعد على النهوض بأعباء التنمية فضلاً عن كونه مصنعاً لإنتاج البحوث والمعرفة وتقديم القيادات والكوادر المطلوبة، لتحقيق النهضة الشاملة بأي مجتمع وبلورة ملامحه في الحاضر والمستقبل وتزداد أهميته في عالم يسود فيه موارد المعرفة على الموارد المادية.

ويقدم التعليم الجامعي تعليماً متخصصاً لطلابه في مختلف المجالات، يؤهلهم بعد ذلك لسوق العمل والمساهمة في جميع الأنشطة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، لذلك تسعى الدولة لتوفير جميع الخدمات التي تؤهل الطلاب الذين يمثلون العمود الفقري وحركة التنمية لمستقبل أفضل.

وعند الالتحاق بالتعليم العالي تعمل مؤسساته المختلفة على الكشف عن مهارات وقدرات وإمكانيات الطالب، بما يساعد في تقرير مدى قدرتهم على استكمال تعليمهم العالي، ومدى قدرتهم على الاندماج في سوق العمل.

ومما سبق يتضح مدى الاهتمام بسياسات وقبول الطلاب في التعليم العالي بعيداً عن الحفظ والتلقين الذي نشاهده هذه الأيام في عملية تقويم الطلاب أثناء تخرجهم من التعليم الثانوي وليس قياسا لخبراتهم وقدراتهم ومهاراتهم واستعداداتهم للالتحاق بالتعليم العالي لذلك يحدث لهم مشكلة في دراستهم الجامعية.

لذلك فإن سياسات التعليم في كل دول العالم تعمل على تطوير مخرجات التعليم الثانوي لأنه يعد الركيزة والمدخل الأساسي للتعليم العالي.

وفي هذا الاطار فقد بدأت بعض المؤسسات في مختلف دول العالم باستخدام عدة مقاييس مختلفة لاختيار وانتقاء الطلاب لاستكمال تعليمهم العالي، ويتم ذلك عن

طريق استخدام مستوى التنمية والقدرة على إنتاج المعرفة كمؤشر إضافة إلى ما يحتاجه المجتمع من القوى العاملة التي تتكيف مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ولكن بشكل متزايد، وبدأت النظرة إلى مشكلة القبول تتحول من أنها مجرد عامل لالتحاق الطلاب بمؤسسات التعليم العالي، إلى عدالة الأنظمة وقدرتها على عدم تكرار المجتمع ولكن إنتاج الحراك الاجتماعي، على الأقل في تدفق الطلاب داخل قطاع التعليم العالي (2).

ومن ثم يتضح ضرورة وجود مقاييس ثابتة ومحددة، يمر بها الطلاب المرشحين للوصول للتعليم العالي دون تحيز، حتى يصل الطلاب وفقا لإنجازاتهم وقدراتهم واستعداداتهم فقط، وما يمتلكونه من معارف ومهارات حتى تظهر عدالة التعليم العالي.

ولقد ظهرت العديد من الاتجاهات التي تؤكد ضرورة استيعاب وقبول الطلاب بمؤسسات التعليم العالي في ضوء معايير تقيس القدرات الفردية من اجل أن ينتفع بالتعليم العالي من يمتلكون القدرات والمهارات كما نصت عليه المادة الرابعة من ميثاق اليونسكو حول الحق في التعليم للجميع.

ويظهر مدى الاهتمام الكبير من جانب المؤسسات العالمية والدولية بالتعليم ومدى قياس مهارات الطلبة واستعداداتهم للانتفاع بها في التعليم العالي.

ومع الاهتمام العالمي الحالي بضرورة التحاق الطلاب بالتعليم العالي وعدالة النظام إلا أن هذه المؤسسات أصبحت الآن، تواجه تحديات كبيرة بسبب زيادة الاقبال عليها وتظهر عدم قدرتها على اختيار الطلاب الأكفاء الذين يعملون في اتجاه واحد مع المؤسسة لتحقيق أهداف المجتمع المنشودة وفقاً لما يمتلكون من قدرات ومعارف ومهارات واستعدادات تجعلهم قادرين على التمشي مع محاور التنمية المختلفة.

وتختلف سياسات القبول ونظمه من دولة لأخرى وفقاً لظروف كل منها، ولكل سياسة قبول إطارها وتوجهها وأهدافها، وهي جميعا تستهدف قبول المتقدمين وتوزيعهم، مع خصوصية حجم المقبولين وتنوع كل سياسة وشروطها وآلياتها وإجراءاتها.

حيث تحكم سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي مجموعة من التيارات الفلسفية والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، فالمتتبع لمشكلة القبول يلاحظ

تباين في وجهات النظر حولها، وتأثر بالفلسفات التربوية الاجتماعية والسائدة، مما يؤثر بدوره على تعدد سياسات القبول التي تتبعها مؤسسات التعليم العالي على مستوى كل دول العالم، فلا يمكن الاتفاق على نموذج واحد نظراً لاختلاف الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

وتأتي سياسات القبول بمؤسسات التعليم العالي في جنوب أفريقيا، وفقًا لقانون التعليم العالي رقم 101 لسنة 1997، أصبحت سياسة القبول تتمثل في وجوب حصول الطلاب على الشهادة الثانوية Senior Certificate (حيث إن الطلاب الذين ينهون التعليم الثانوي (الصف 12) يدخلون امتحانات الشهادة الثانوية، وكانت تؤخذ هذه الامتحانات في عدد من المستويات (المستوى المنخفض، والمستوى القياسي، والمستوى العالي)، وللحصول عليها يأخذ الطلاب امتحانات فيما لا يقل عن ست مواد دراسية، وهم بحاجة لاجتياز خمس مواد دراسية، والحصول على درجة لا تقل عن ٪20 في المادة السادسة، وكذلك الحصول على 950 درجة كحد أدني من المجموع، هذا بالإضافة إلى إقرار القبول بالجامعات matriculation endorsement (وهو يمثل اختبار دخول الجامعات) ولكي يكون الطلاب مؤهلين للحصول على الإقرار يطلب منهم الحصول على أربع مواد دراسية في مستوى أعلى من بينهم اثنان في اللغات الرسمية، هذا ويعفى الطلاب الحاصلون على مؤهلات من مدارس أجنبية من اختبارات دخول الجامعات؛ حيث إنهم يحققون نفس المستويات.

ونتيجة لزيادة أعداد الطلبة الذين يلتحقون بالتعليم العالي تواجه هذه المؤسسات كيفية استقبال هؤلاء الطلاب وصهرهم في بوتقة الدراسة الجامعية وأيضاً هؤلاء الطلاب ومدى قدراتهم لمواصلة التعليم العالي الذين أقدموا عليه.

إن التنمية التعليمية تعكس مستقبل التعليم العالي من حيث تحسين الكفاءة الداخلية والخارجية له عن طريق التطوير المختلف لسياساته وخاصة نظم الالتحاق به وتطوير النظام التعليمي لضمان الاستجابة النوعية والكمية للاحتياجات التنموية والمجتمعية والمعارف الجديدة في المجتمع وتطوير المناهج والعمل على ربطها بسوق العمل والتنسيق بين مؤسسات التعليم العالي والقطاع الخاص.

لذلك أصبحت الموارد الاقتصادية من الموضوعات الحيوية نظراً لارتباطها بالتقدم الاقتصادي، فهناك الموارد الطبيعية بشقيها الزراعي والمعدني، والموارد المصنعة، بالإضافة إلى الموارد البشرية التي تمثل الأساس لثروة الأمم فرأس المال والموارد الطبيعية مع أنها ضرورية إلا أنها بدون العنصر البشري الكفء والمدرب، لأن العنصر البشري هو القادر على استخدام هذه الموارد بشكل أمثل، ويلعب التعليم العالي عامل أساسي لتحقيق النمو أدى لتغيير النظرة للتعليم العالي من كونه استهلاكاً إلى أنه أحد العوامل الهامة التي يجب الاستثمار فيها.

وتعمل استراتيجيات التنمية في هذه الأيام على مدى انعكاسها بالتطوير والتنمية على التعليم العالي وربط كل المقررات الدراسية بسوق العمل.

ويتمثل القبول بمؤسسات التعليم العالي، في الاختبار النهائي للثانوية العامة أو ما يعادلها، وقد تكون هناك شروط إضافية مثل المقابلات الشخصية وامتحانات القدرات في كليات التربية النوعية والتربية الرياضية، ويعتمد الطلاب على مكتب التنسيق في عملية الالتحاق بالجامعات، ويتساءل البعض هل النظام القائم يحقق الشفافية والعدالة للالتحاق بالتعليم العالي، أم يحتاج إلى وضع تصور مقترح لسياسات القبول بالتعليم العالي، وهذا ما سوف تجيب عنه الدراسة، كما اتضح من خلال تحليل نتائج امتحانات الثانوية العامة.

مشكلة البحث:

لقد بدأ حجم مشكلة القبول في مصر يتعاظم شيئاً فشيئاً بعد أن أخذت مخرجات التعليم تفوق حجم الوظائف وفرص العمل الجديدة التي راحت تتوافر بفعل النمو الاقتصادي وجهود التنمية الشاملة، الأمر الذي أدى إلى اختلال التوازن بين العرض والطلب ومن المتوقع أن التعليم العالي يسير على نحو غير متوازن مع معدل النمو الاقتصادي

ولعل ما يؤخذ على سياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي، أنها تخضع للضغوط الاجتماعية أكثر من تأثرها بالاعتبارات المتعلقة باحتياجات الدولة من القوى العاملة، الأمر الذي أدى إلى التوسع في عملية القبول في مختلف التخصصات بصفة عامة والتخصصات الإنسانية بصفة خاصة وهو ما أدى إلى تفاقم مشكلة القبول بتلك المؤسسات.

لقد واجهت مؤسسات التعليم الجامعي عدة صعوبات مختلفة مما أدى إلى تفاقم مشكلة القبول والالتحاق بالتعليم الجامعي منها ما يلي:

1. غياب الاستراتيجية الواضحة للتنمية الشاملة القائمة على معرفة الواقع الاقتصادي والاجتماعي والموارد المادية والبشرية المتاحة في المجتمع مما يصعب وضع سياسات واقعية للقبول.
2. غياب العلاقة والتفاعل بين الجامعات ومؤسسات التعليم عامة وبين القطاعات الاقتصادية المختلفة والتي تعتمد على أن المستفيد الوحيد من مخرجات الجامعة والنظام التعليمي بشكل عام.
3. ضعف التخطيط والافتقار إلى المؤشرات الدقيقة بالاحتياجات من الكوادر وفقا لتخصصاتها ومستويات تأهيلها وغياب الجهة المركزية القادرة على تحديد تلك الاحتياجات).
4. تزايد الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي وتزايد الأعداد المتقدمة للالتحاق وزيادة تنافس الطلبة مما يؤدي إلى زيادة الأعباء على الجامعات لتحديد ضوابط ومعايير عادة للمفاضلة بين الطلبة وفي ظل القدرة الاستيعابية للجامعات وعدم وجود امكانيات واضحة بها

ولذلك يسعى البحث الحالي إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن تطوير سياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي في مصر في ضوء ما تسفر عنه الدراسة المقارنة؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. ما المقصود بسياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي؟
2. ما واقع سياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي في جنوب أفريقيا من وجهة نظر الأدبيات والدراسات؟
3. ما واقع سياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي في مصر؟
4. ما مقترحات تحسين وتطوير سياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي في مصر في ضوء ما تسفر عنه الدراسة المقارنة؟

هدف البحث:

يسعى البحث الحالي إلى التوصل لمجموعة من المقترحات التي تسهم في تحسين وتطوير سياسات القبول بمؤسسات التعليم الجامعي في مصر على ضوء ما تسفر عنه الدراسة المقارنة.

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث الحالي فيما يلي:

1. دعم وتحسين وتطوير أداء الطلاب في التعليم الثانوي حتى يكونوا مؤهلين للالتحاق بالتعليم الجامعي وفقاً لقدراتهم ومهاراتهم واستعداداتهم.
2. قد يفيد البحث الحالي المسؤولين عن إدارة التعليم الثانوي، والمختصين بإدارة سياسات القبول والالتحاق بالتعليم الجامعي.

حدود البحث:

تتمثل حدود البحث الحالي في الآتي:

الحدود المكانية: وتتمثل في جنوب أفريقيا وتم اختيارها نظراً لتطويرها لسبل اختيار طلابها المرشحين للالتحاق للتعليم الجامعي من خلال الاختبارات التي تعقدها الجهة المسؤولة عن القبول والتسجيل للتعليم الجامعي وهذا جعلها واحدة من الخبرات التي تساعد على تطوير سياسات القبول في مؤسساتنا الجامعية في مصر.

الحدود الموضوعية: يقتصر البحث الحالي على الآتي:

1. سياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي(المفهوم_ الأهداف_ الأسس_ الأهمية_ دورها في تطوير السياسة التعليمية).
2. إجراءات وتحسين وتطوير سياسات القبول في مصر وجنوب أفريقيا.

منهج البحث:

اعتمد البحث الحالي على المنهج المقارن والذي يمكن من خلاله تحليل خبرة دولتي المقارنة تحليلاً مقارناً من حيث الاجراءات والأسس الخاصة بسياسات القبول

في مؤسسات التعليم الجامعي وتفسيرها في ضوء السياق الثقافي الخاصة بدولتي المقارنة لتوضيح أوجه الشبه والاختلاف فيما بينها والخروج بمجموعة من المقترحات التي تفيد في تطوير سياسات القبول بمؤسسات التعليم الجامعي في مصر بما يتناسب مع طبيعة الشعب المصري.

مصطلحات البحث:

تطوير Development

التطوير في اللغة من الفعل (طَوَّرَ) طَوَّرَ يُطَوِّر تطويرا، وطَوَّرَ الشيء أي عَدَّلَه أو حَوَّله من طَور إلى طَور والطَور هو الحالة.

ويعرف التطوير بأنه عملية من عمليات هندسة النظام، يتم فيها تدعيم جوانب القوة ومعالجة أو تصحيح نقاط الضعف في كل عنصر من عناصر النظام، تصميما وتقويما وتنفيذا، وفى كل عامل من العوامل المؤثرة والمتصلة به، وفى كل أساس من أسسه في ضوء معايير محددة وطبقا لمراحل معينة

كما يعرف التطوير التربوي أنه التغيرات التي تحدث في النظم التعليمية والتي عادة ما تتأثر بالنماذج الأجنبية.

ويمكن تعريف التطوير التربوي إجرائيا بأنه، عمليات التغيير الإيجابية المقصودة التي يتم إحداثها في النظام التعليمي بغرض تحسين بعض أوكل جوانبه سواء أكان ذلك من حيث السياسة التعليمية أو المناهج أو طرق التدريس أو التقويم ونظم الامتحانات أو غيرها.

التعليم العالي(Higher Education)

التعليم في اللغة من الفعل (عَلَّم) عَلَّمَ يعلم تعليما، يقال علم نفسه وسمها بسيماء الحرب، وله علامة جعل له أمارة يعرفها، وعلم فلانا الشيء جعله يتعلمه.

ويقصد بالتعليم العالي، التعليم الذي يتم داخل كليات أو معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية وتختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي.

ويعرف التعليم العالي أيضا على أنه، كل أنواع الدراسات والتكوين الموجه التي تتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسة تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات التعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة.

ويذكر أن التعليم العالي عرف على أنه» مرحلة التخصص العملي في كافة أنواعه، ومستوياته رعاية لذوى الكفاءة والنبوغ، تنمية لمواهبهم، سدا لحاجات المجتمع حاضره ومستقبله بما يساير التطور المتغير الذى يحقق اهداف الأمة غاياتها». وهو» يعنى كل أنواع التعليم الذى يلى مرحلة التعليم الثانوي أو ما يعادلها، وتقدمه مراكز التدريب المهني، والمعاهد العليا والكليات الجامعية.

نظام القبول (system of Acceptance)

1. هو تحديد المواصفات (المدخلات) للمقبولين للالتحاق بمنظومة التعليم العالي و(العمليات) التي يمر بها هؤلاء المقبولون للحصول على فرصة في التعليم العالي، و(المخرجات) المتوقعة من تلك المدخلات في منظومة التعليم العالي وما بعدها. القبول: هو العملية التي يتم بموجبها اختيار الطلبة للدراسة في مؤسسات التعليم الجامعي ويكون متماشياً مع الأنظمة والإجراءات التي تحكم عملية المفاضلة بين الطلبة لشغل المقاعد المتاحة بالجامعات.
2. **سياسة القبول**: هي عبارة عن اختيار المعايير والإجراءات ورسم الطرق والخطوات لقبول الطلاب وفقا لرغباتهم واستعداداتهم وقدراتهم في ضوء خطط التنمية
3. القبول: يقصد به معدلات الالتحاق والاستيعاب(Enrollment and intake rates) بالتعليم التالي للمرحلة الثانوية على اعتبار أن التعليم العالي تعليم عام يحق لجميع خريجي المرحلة الثانوية الالتحاق به عبر مسابقات أو اختبارات أعدت لهذا الغرض.
4. **القبول**: يقصد به القرار التي تتخذه مؤسسة التعليم العالي المختصة بحكم القواعد المتعددة والتي تجيز التحاق الطالب هذا أو ذاك ويخضع لمؤثرات تتعدى إرادة الأفراد والمؤسسات وتكمن في المجتمع والقوى الفاعلة فيه ويظل أمر الالتحاق الفعلي عملة تالية للقبول تعتمد على مواقف الطالب وظروفه ورضاه عن قرار

المؤسسة بقبوله واستعداداته لتنفيذه فالقبول والالتحاق عمليتان يتصلان يبعضهما فالأولى منظور فيه إلى قرار المؤسسة والثاني منظور فيه إلى قرار الطالب والذي يستند إلى القرار الأول

5. **القبول**: يفرق الباحث عبدالله ببطانة بين مفهومي الالتحاق والقبول(admission – access) حيث يقصد بمفهوم الالتحاق تلك السياسة العامة المتبعة لتحديد من هي الفئات التي لها الحق في التسجيل في التعليم العالي وما الأعداد ولأي فترة زمنية وعلى حساب من وفي أي مرحلة عمرية وفي أي من المؤسسات التعليمية، أما القبول فهو مفهوم يقصد به تلك الإجراءات والعمليات الفنية التي يجب أن تتبع لتحقيق الأهداف العامة لسياسة الالتحاق.

سياسة القبول: هي مجموعة الأفكار والمقترحات والتوجهات التي تقود عملية القبول بمرحلة التعليم الجامعي والتي تنسق مع السياسة العامة للتعليم ويراعى فيها تكافؤ الفرص _ مراعاة ميول الطالب_ جودة الخريج في مراحل التعليم قبل الجامعي.

مخطط البحث: سعياً للإجابة على تساؤلات البحث وتحقيق الهدف منه، فإن البحث الحالي يسير وفقاً للمحاور الآتية:

1. الاطار النظري للبحث.
2. اجراءات سياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي في جنوب أفريقيا.
3. اجراءات سياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي في جنوب أفريقيا.
4. التحليل المقارن.
5. نتائج البحث والتوصيات والمقترحات.

المحور الأول: يتضمن هذا المحور(المفهوم – الأهمية – الأهداف – الاجراءات –الاختبارات)

مفهوم سياسات القبول:

1. تم عرض المفهوم من قبل في مصطلحات البحث.
2. أهداف سياسات القبول:

أهمية سياسة القبول في مؤسسات التعليم العالي:

وتأتي أهمية نظم القبول في مؤسسات التعليم العالي في النقاط التالية:

1. اهتمت مؤسسات التعليم العالي، بشروط اختيار وقبول الطلبة القادرين على مواصلة دراستهم الجامعية لأنها، خدمة وطنية ترفع درجات وعى الطلبة وتدريبهم على إتقان المهارات الفنية اللازمة لعملهم المستقبلي وتوجيه سلوكهم بما يتفق مع قيم المجتمع
2. تهتم سياسات القبول، بربط فرص الالتحاق بالتعليم العالي، كما ونوعا بحاجات النمو الاقتصادي وللملائمة الكمية والنوعية بين مخرجات التعليم وحاجات المجتمع أهمية كبيرة لارتفاع الإنتاجية وإن اختلالها، يؤدى إلى وضع الشخص المناسب في المكان غير المناسب أو يؤدي إلى البطالة وتأثيرها السيئ على الفرد والأسرة والمجتمع.
3. الاعتماد على سياسة سليمة في قبول الطلبة وتوزيعهم على الاختصاصات المختلفة، مما يقلل من ظاهرة الهدر في مؤسسات التعليم العالي، كون الاعتماد على معدل الثانوية العامة، لا يعد كافيا ولابد من أخذ جميع عناصر القبول الصحيحة بالحسبان وبصورة علمية وموضوعية وبما يلبي الحاجات اللازمة لعملية التنمية الشاملة.
4. العمل على إيصال الطلبة الأكفاء إلى التعليم الجامعي وتوزيعهم على الفروع والتخصصات، وفقا لرغباتهم ورفع مستوى تحصيلهم وتأهيلهم وتخرج أفواجا عالية الكفاءة لكي تلبي متطلبات الأعمال الاختصاصية في المجتمع المعاصر وتعمل على إنعاش التنمية في كافة مجالاتها.
5. الاهتمام برغبات الطلبة وتوافر فرص التعليم وإيصالها إلى مستحقيها من ذوى الكافيات المؤهلين للنهوض بتبعاته واستثمار استعداداتهم..
6. تلبية احتياجات التنمية من الكوادر المؤهلة والمدربة في كافة التخصصات وتعمل على تحسين أحوال الفرد والرفع من مستوى معيشته.
7. وتأتى أهمية سياسة القبول في مؤسسات التعليم العالي لضرورته في وضع برامج إرشادية، لطلبة مرحلة الثانوية العامة تهدف إلى مساعدتهم في اختيار التخصص

الذي يناسب استعداداتهم وقدراتهم من خلال اكتشاف اهتمامات الطلبة وميولهم في المرحلة الثانوية، نحو المهن المستقبلية في وقت مبكر وتدوينها بسجلات يمكن الرجوع إليها عند وصولهم للتعليم العالي.

وتأتى أيضا أهمية سياسة القبول في تناسبها لقدرة الطلاب وعدم تأثرهم بالمجتمع لاعتبارات اقتصادية واجتماعية.

المحور الثاني: اجراءات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي في جنوب أفريقيا:

تعتبر جمهورية جنوب أفريقيا دولة ذات أهمية خاصة؛ من حيث إنها أولًا بلد حديث الاستقلال، وثانيًا استطاعت التغلب على المشكلات التي كانت تواجهها من وجود عدد كبير من النظم التعليمية التي كان يخدم كل منها فئة معينة من فئات مجتمع جنوب أفريقيا من السكان البيض ولأفارقه والهنود وغيرهم، الأمر الذي دفع حكومة الوحدة الوطنية الجديدة – ممثلة في وزارتي التعليم الأساسي، ووزارة التعليم العالي والتدريب – إلى العمل على إيجاد نظام تعليمي وطني وموحد للدولة ككل.

السياق العام لجنوب أفريقيا:

تقع جمهورية جنوب أفريقيا في الطرف الجنوبي لقارة أفريقيا، وتحدها دول بوتسوانا، وليسوتو، وموزنبيق، وناميبيا، وزيمبابوي، ويحدها كل من المحيطين الأطلسي والهندي من الغرب والجنوب والشرق

تبلغ مساحة جنوب أفريقيا 1.219.090كم2، ويبلغ النطاق البري لها 1.214.470كم2، في حين تغطي المياه مساحة 4.620كم2، وتشمل جزر الأمير إدوارد (جزيرة ماريون، وجزيرة الأمير إدوارد)، وبها ٪12.1 من أراضيها صالحة للزراعة (23).

يتكون شعب جنوب أفريقيا من مجموعات عرقية مختلفة كل منها لها لغتها وثقافتها الخاصة؛ وتنحدر أصولهم إلى الأفريقية والأوروبية والهندية وقد أدت الظروف التاريخية والجغرافية إلى ظهور تلك المجموعات في جنوب أفريقيا ويمكن حصرها فيما يلي: العناصر السكانية المحلية، وهي المجموعات الأفريقية بمختلف قبائها وأولها البوشمن»Bushmen" والهتنتوت "Hottentots" ويعرفون بالخويسان "Khoisan"

وينتشرون في منطقة الكيب والأورانج الحرة والترانسكي وغرب مرتفعات جريكالاند "ويتميز البوشمن بأنهم قصار القامة ذو جلود صفراء أو بنية" ومجتمعهم يفتقر إلى التنظيمات الاجتماعية والسياسية

تقع جنوب أفريقيا في الطرف الجنوبي من القارة على المحيط الهندي وعلى المحيط الأطلسي غربا؛ وتبلغ مساحتها ضعف مساحة فرنسا وكانت جنوب أفريقيا حتى عام 1994 تتكون من أربع مقاطعات" مقاطعة الكاب التي تسمى مقاطعة رأس الرجاء الصالح' مقاطعة ناتال' وولاية الأورانج الحرة ' ثم مقاطعة ترانسفال وفي عام 1994م استبدل المقاطعات الأربعة بتسع مقاطعات) الكاب الشرقية – ترانسفال الشرقية – كوازولو – ناتال – الكاب الشمالية – ترانسفال الشمالية – المقاطعة الشمالية الغربية – ولاية الأورانج الحرة – بريتوريا – الكاب الغربية – ويتوتزراند – فرينيجنج (وفي نفس العام تغير أسماء بعض المقاطعات إلى) جوتنج – مبمالانجال – الولاية الحرة.

ينقسم السكان في جنوب أفريقيا إلى أربع مجموعات عرقية حسب القوانين التي كان يعمل بها منذ عام) 1948 – 1991 (السود والبيض والملونين والآسيويون وألغت الحكومة في عام 1991م التقسيم على أساس العرق ولكن ظلت التقسيمات العنصرية؛ تؤدي دورا في حياة السكان في جنوب أفريقيا وتعد جنوب أفريقيا من الدول القليلة في العالم من حيث سيطرة الأقلية العنصرية على الأغلبية فنجد البيض يسيطرون على البرلمان الذي سيصدر القوانين ولم يسمح للسود بالتصويت حتى نهاية ثمانينيات القرن العشرين وقد عملت السياسة الحكومية على عزل المجموعات السكانية عن بعضها سياسيا واجتماعيا.

تعد جنوب إفريقيا واحدة من الأسواق الناشئة الأكثر تطوراً وتنوعاً وواعدة على مستوى العالم. تحتل جنوب أفريقيا موقعًا استراتيجيًا على أطراف القارة الأفريقية، وتعد موقعًا استثماريًا أساسيًا، سواء بالنسبة إلى فرص السوق التي تقع داخل حدودها وبوابة لبقية القارة، وسوق تضم ما يقرب من مليار شخص. جنوب أفريقيا هي القوة الاقتصادية في أفريقيا وتشكل جزءاً من مجموعة بلدان بريكس مع البرازيل وروسيا والهند والصين.

ولديها صورة ديموغرافية مواتية وطبقتها الوسطى الآخذة في التوسع بسرعة لديها قوة متنامية في الإنفاق. تمتلك جنوب أفريقيا ثروة من الموارد الطبيعية (بما في ذلك الفحم، والبلاتين، والذهب، وخام الحديد، والنيكل المنجنيز، واليورانيوم والكروم) وقد حظيت باهتمام متزايد من شركات التنقيب الدولية، لا سيما في قطاع النفط والغاز. في الزراعة والتصنيع الزراعي، يتم الاعتراف بجنوب أفريقيا كرائد في المنطقة لديها بنية تحتية ذات مستوى عالمي، وابتكار مثير، وقدرات البحث والتطوير وقاعدة صناعية راسخة. وتتمتع جنوب إفريقيا بقطاع تعليمي عالي المستوى يضمن توافر خريجين ذوي مهارة عالية، وهي في طليعة تطوير التقنيات والصناعات الخضراء الجديدة، وخلق وظائف جديدة ومستدامة في العملية وتقليل التأثير البيئي و تتمتع جنوب أفريقيا بقطاعات مالية وقانونية واتصالات متطورة، ويقع عدد من عمليات تعهد العمليات التجارية العالمية business process outsourcing (BPO) في البلاد.

يشمل التعليم العالي جميع البرامج التي تؤدي إلى الحصول على مؤهل أكثر تقدمًا من الشهادة الثانوية القومية the National Senior Certificate التي يحصل عليها طلاب الصف الثاني عشر، وتشمل مؤسسات التعليم العالي كل من الكليات، والمعاهد الفنية، والجامعات التكنولوجية، والجامعات وتقدم معظم كليات التربية برنامجاً مدته ثلاث سنوات للحصول على دبلوم في التعليم (وأربع سنوات للحصول على دبلوم عليا)، أما كليات التمريض ومدارس المستشفيات فتقدم برامج لمدة أربع سنوات للحصول على دبلوم، وتقدم كليات الزراعة برامج لمدة سنة يمكن من خلالها الحصول على شهادة، وبرامج لمدة عامين للحصول على شهادة عليا، أو ثلاثة أعوام للحصول على دبلوم في الزراعة، أما الجامعات التكنولوجية والمعاهد الفنية فتوفر مجموعة من البرامج المتنوعة في المجالات التقنية والمهنية، التي تؤدي إلى الحصول على شهادة وطنية (برنامج لمدة سنة واحدة)، أو شهادة وطنية عليا (برنامج لمدة سنتين)، أو دبلوم وطني (برنامج لمدة ثلاث سنوات)، أو دبلوم عالي وطني (برنامج لمدة أربع سنوات)، كما تقدم برنامج بكالوريوس مدته أربع سنوات أما الجامعات فتقدم درجة البكالوريوس بعد ثلاث أو أربع سنوات من الدراسة (خمس سنوات في حالة العمارة والقانون، وخمس سنوات

ونصف السنة في حالة الطب البيطري، وست سنوات في حالة الطب والجراحة) هذا، وقد زادت معدلات الالتحاق بالتعليم العالي في جنوب أفريقيا بنسبة ٪12 من 837.779 طالب في عام 2009 إلى 983.698 طالب في عام في 2013 في 23 مؤسسة تعليم عالي عامة، وهو ما يتمشى مع هدف زيادة عدد الملتحقين بالتعليم العالي إلى 1.62 مليون طالب خلال عام 2030، كما كان هناك زيادة في عدد الخريجين بنسبة ٪11 .

ويلتحق بمرحلة التعليم العالي بوجه عام طلاب التعليم الثانوي الذين يجتازون امتحان الشهادة الثانوية القومية (The National Senior Certificate (NSC، بعد الصف الثاني عشر بمرحلة التعليم الإضافي والتدريب (المرحلة الثانوية العليا)، كما يمكن للطلاب الحاصلين على الشهادة الوطنية المهنية National Certificate Vo-cational (NCV) والتي تقدم بكليات التعليم الإضافي والتدريب (والتي توفر برامج للتعليم التقني والمهني) الالتحاق بالجامعات غير أن هذا غالبًا ما يكون صعبًا بسبب الاختلافات بين برامج الشهادة الوطنية المهنية، وبرامج التعليم بالجامعات، حيث تعمل هذه الشهادة بالإساس على إعداد الخريجين لعامل العمل.

كما يمكن للحاصلين على الدبلوم الوطني (برنامج لمدة ثلاث سنوات) الالتحاق بدرجة البكالوريوس بعد الحصول على هذه الشهادة وعلى الرغم من أن البلدان المتأثرة تدخل في عداد البلدان الأكثر بعدا عن تحقيق أهداف التعليم للجميع إلا أن التحديات التي تواجهها يتم التغافل عنها في كثير من الأحيان وتمثل الأزمة الخفية للتعليم في ظل النزاعات المسلحة لا تقوض فحسب إمكانات تعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وإنما تعمل على ترسيخ أوجه عدم المساواة وإشاعة اليأس في النفوس وتعميق الاحساس بالظلم الأمر الذي يدخل البلدان في دوامات العنف.

يعتمد الاقتصاد القائم على المعرفة أساسا على استخدام الأفكار واقتصاد المعرفة وتطبيقها وأصبحت دورات الانتاج أقصر والحاجة إلى الابداع والابتكار أعظم وأكبر واقتصاد المعرفة هو تحويل طلبات سوق العمل إلى كل أنحاء العالم متطلبات جديدة على المواطنين الذين يحتاجون لمزيد من المعارف كي يكونوا قادرين على العمل في حياتهم اليومية.

تأثرت نظم وسياسات القبول بالتعليم العالي بجمهورية جنوب أفريقيا بمجموعة من الظروف والمتغيرات التاريخية والاجتماعية والتشريعية التي أدت إلى إحداث تغييرات عديدة عليها بداية من عصر التمييز العنصري وما له من تداعيات تاريخية واجتماعية آثرت على مختلف جوانب الحياة بجنوب أفريقيا، مرورًا بمرحلة ما بعد التمييز العنصري وما تلاها من سياسات هدفت إلى القضاء على الآثار السلبية لعصر التمييز، ثم الإصلاحات التشريعية الخاصة بالتعليم العالي وإطار العمل القومي للمؤهلات والتي أثرت جميعها على نظم وسياسات القبول بالتعليم العالي، وفيما يلي عرض نظم وسياسات القبول بكل مرحلة منها.

القبول في التعليم الجامعي في جنوب أفريقيا

كانت سياسات التعليم العالي في ظل عصر التمييز العنصري مصممة بطرق تؤدي إلى ترسيخ سلطة وامتياز الأقلية البيضاء الحاكمة، وكانت مؤسسات التعليم العالي تعمل على خدمة أهداف واستراتيجيات الحكومات المتعاقبة للتمييز العنصري، وأدت هذه السياسات إلى قتل الحرية الأكاديمية لمؤسسات التعليم العالي بسبب قيود التمييز العنصري على المواد التعليمية، وقبول الطلاب، واختيار الأكاديميين، فقد نص القانون آنذاك على اقتصار مؤسسات التعليم العالي على الطلاب البيض فقط، ولم يسمح لهذه المؤسسات بقبول الطلاب السود، ولا لتوظيف أعضاء هيئة التدريس السود، ومخالفة ذلك كان يعتبر جريمة جنائية

وبذلك يتضح أن سياسات القبول بالتعليم العالي في ظل حكومات التمييز العنصري كانت تعمل على خدمة أهداف تلك الحكومات والتي كانت تسعى إلى ترسيخ فكرة الإقصاء للمواطنين السود، وأن التعليم حق للأقلية البيضاء الحاكمة، وأن المواطنين السود ليس لهم أي حق في التعليم، وحتى يستمر الجهل بينهم، لذلك منعوا من ممارسة حقهم في التعليم.

المحور الثالث: القبول في مؤسسات التعليم الجامعي في جمهورية مصر العربية:

إن قضية التعليم في أي مجتمع من المجتمعات مسألة على جانب كبير من الأهمية، بل يراها البعض أهم قضية يتعرض لها المجتمع في أي مرحلة من مراحله التاريخية

المختلفة، فما من مجتمع إلا ويؤرقه نظامه التعليمي ومدى قدرته على الوفاء باحتياجاته، إيمانا بأن التعليم هو مستقبل المجتمع وهو سنده وساعده في النمو والرخاء، وليس ثمة شك في أن التعليم في المجتمع المصري، كما في جميع المجتمعات الأخرى، يمارس دورا مهما وأساسيا في التحولات المجتمعية التي يشهدها عالم اليوم.

السياق العام للدولة:

تقع مصر في الركن الشمالي الشرقي من قارة أفريقيا، ولديها امتداد أسيوي ويحد جمهورية مصر العربية من الشمال البحر المتوسط ومن الشرق البحر الأحمر و من الشمال الشرقي تحدها فلسطين، وكذلك يحدها من الغرب ليبيا، وجنوبا جمهورية السودان وتبلغ مساحتها 1،002،000كم2 وتنقسم مصر من الناحية الجغرافية إلى أربعة أقسام رئيسية، هي وادي النيل والدلتا ومساحته(33الف كم2)، والصحراء الغربية حوالي(681ألف كم2)، والصحراء الشرقية ومساحتها (225ألف كم2) شبه جزيرة سيناء (61ألف كم2)

وسياسياً يقوم نظامها على مبادئ الديمقراطية والعدالة والمواطنة والشورى التي تسوي بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات وتعمل على التوازن بين السلطات وعدم الفصل بينهم احترام حقوق الانسان وذلك على النحو الذي يكفله الدستور ويهدف الاقتصاد الوطني إلى تحقيق التنمية المطردة الشاملة ورفع مستوى المعيشة وتحقيق الرفاهية والقضاء على الفقر والبطالة وزيادة فرص العمل والانتاج فتأتي كلا من الزراعة والصناعة كمقومين أساسيين لقيام الاقتصاد المصري، إذ تدعم الدولة التطور الصناعي وتعمل على توطين التقنيات الحديثة وتطبيقاتها.

وتنقسم السلطة في مصر إلي ثلاث سلطات وهي السلطة التنفيذية وعلى رأسها رئيس الدولة رئيس الجمهورية، الحكومة مجلس الوزراء السلطة القضائية، وتنقسم السلطة التشريعية من مجلسي الشعب والشورى

يقصد بالتعليم العالي في مصر، كل المؤسسات التعليمية التي تشترط في سبيل الالتحاق بها حصول الطلاب على شهادة الثانوية العامة أو ما يعادلها وهذه المؤسسات

تنقسم ما بين جامعات ومعاهد عليا والجامعات تنقسم إلى جامعات حكومية وجامعات خاصة وتتأثر المؤسسات التعليمية بالجوانب السياسية والاقتصادية حيث تؤثر على فرص النمو والعمالة في المجتمع ومن ثم يأتي الطلب على التعليم والاستثمارات المتاحة للتعليم والدخل المتاح للمواطنين للإنفاق عليه.

يحظى التعليم العالي باهتمام بالغ من قبل جميع الدول والمجتمعات، لما له من أثر على رقي هذه المجتمعات وتقدمها العلمي ولما تلقي على عاتقه من مهمة تخريج كوادر بشرية من أجل التنمية الوطنية وعلى الرغم من تلك الأهمية التي يتمتع بها التعليم العالي، إلا أن في بداياته كان يواجه صعوبات وتحديات كبيرة من أهمها الانفجار المعرفي والثورة العلمية والتكنولوجية والاتجاه المتزايد نحو استخدام الآلة مما أدى إلى تغييرات في طبيعة المهن بسوق العمل واتساع دائرة الديمقراطية وزيادة حرص الأفراد وطموحهم الكبير لتلبيهم حقوقهم الإنسانية ومن بينها التعليم بصفة عامة والتعليم الجامعي بصفة خاصة وهذا أدى إلى تدفق طلابي كبير لم يتمكن النظام التعليمي من استيعابه نظرا للجمود الذي يتصف به هذا النظام بأساليبه وطرقه التقليدية.

تقوم كافة المؤسسات التعليمية بدورها الاجتماعي، في إطار تشكيل الضمير والوعي الاجتماعي لدى طلابها فكان يشير العلامة الفرنسي (لويس ألتو سير) في تحليله لعلاقات مكونات البيئة الفوقية بالبنية التحتية في المجتمع فمؤسسات التعليم الجامعي هي جزء من البنية التعليمية فكلها تشكل الوعي الاجتماعي لدى المواطنين وتشكل التفاعل فيما بينها وهذا يبين الدور السياسي لمؤسسات التعليم الجامعي الذي تلعبه في دفع المجتمع نحو التطور أو طرح العقبات التي تقف بجانب تطور التعليم الجامعي ولذلك لا يمكن الفصل بين المؤسسات التعليمية والقضايا المجتمعية.

تمثل قضية القبول والاستيعاب أهم التحديات التي تواجه نظام التعليم الجامعي في معظم الدول وتتسبب في كثير من المشكلات التي تعترض الارتقاء بمستوى الأداء وكذلك تأثير هذه القضية على كفاءة خريجيه التي يشكو منها أطياف عديدة من سوق العمل التي جعلت فئات عديدة يلقون اللوم الشديد على مرحلة التعليم قبل الجامعي

تعد مشكلة القبول في الجامعات المصرية، مشكلة موسمية مزمنة تمتد جذورها في المجتمع المصري لأكثر من نصف قرن وتبدأ عقب ظهور نتيجة الثانوية العامة وتستمر حتى نهاية الإجازة الصيفية وتسبب هما كبيرا للطلاب وأسرهم وتشغل أجهزة الإعلام والرأي العام المصري وأصبحت كغيرها من المشاكل الموسمية تتعايش معها موسميا رغم ما تسببه من تداعيات على منظومة التعليم الجامعي في مصر مما يجعلها متخلفة عن الركب العالمي الذي يتطلب جودة مداخلاتها ومخرجاتها لإحداث تنمية بشرية حقيقية في المجتمع المصري.

يتم القبول في التعليم العالي المصري، وفقاً الاليات المستخدمة لانتقاء أكفأ المتقدمين لهذه المؤسسات حيث يتم القبول في المرحلة الجامعية على مستوى العالم وفقا لبعدين أساسيتين:

1. السعة المكانية.
2. قدرة الطالب المقبول على الاستقرار في الدراسة الجامعية بنجاح.

وقد تعرضت الجامعات المصرية، لضغوط كبيرة بسبب الأعداد الكبيرة من الطلبة الذين ينهون دراستهم الثانوية ويسعون لإكمال دراستهم الجامعية، نظرا لزيادة خريجي الثانوية العامة مع قلة الأماكن المتوفرة في الدراسة الجامعية، الأمر الذي ترتب عليه، حرمان أعداد كبيرة من استكمال تحصيلهم الجامعي، وتختص الجامعات بكل ما يتعلق بالتعليم الجامعي والبحث العلمي الذي تقوم به كلياتها ومعاهدها في سبيل خدمة المجتمع والارتقاء به حضاريا والمساهمة في رقي الفكر وتقدم العلم وتنمية القيم الإنسانية وتزويد البلاد بالمتخصصين والفنيين والخبراء في مختلف المجالات وإعداد الإنسان المزود بأصول المعرفة وطرق البحث المتقدمة فيه ليساهم في بناء المجتمع المتوازن وصنع مستقبل الوطن وخدمة الإنسانية.

إن تكافؤ الفرص التعليمية، ينبغي أن يظل مقوما للسياسة التعليمية في مصر وتكتسب أهمية مضاعفة هذه الفرص، في ظل ظروف تحول الاقتصاد المصري نحو اقتصاد السوق والتخصصية وما يترتب عليه من تحولات هيكلية في الاقتصاد فتكافؤ الفرص

لا يعني توفر فرص تعليمية متكافئة لكل فرد بما تسمح به استعداداته وقدراته بصرف النظر عن المستوى الاقتصادي فألاهم من توفير فرص التعليم هو المساواة التي تحقق للطالب وتمكنه من التخرج والنجاح أي التكافؤ في فرص القبول والالتحاق وتكافؤ في فرص الاستمرارية والنجاح والانجاز حيث يعد التعليم وسيلة للتخلص من العوائق الاقتصادية والجغرافية والاجتماعية التي تمنع القادرين ذهنيا ذوي الدخل من الاستفادة من قدراتهم على التعليم بما يؤهلهم للترقي الاجتماعي لأنه لو لم يطمئن من جوانب الترقي الاجتماعي يجعله غير قادر على الإقبال على مواصلة التعليم الجامعي.

إن رسم السياسات التي تتبع القبول في الجامعات وتحديد الإجراءات التي يتم في ضوئها الالتحاق بها غالبا يتم لما هو سائد في مختلف الدول ووفقا لأيدولوجياتها وسياسة وفلسفة التعليم المعتمدة بها وما يوجد من قوى وعوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وثقافية فإذا كانت السياسة التي تنتهجها دولة ما يهدف إلى تعميم التعليم الجامعي وإتاحته لجميع أفرادها أو تحقيق ديمقراطية التعليم وتكافؤ الفرص التعليمية وهذا يعني أن الدولة ستضع النظم والقواعد التي تتيح المزيد من فرص الالتحاق لمن يرغب من أبناء الدولة للالتحاق بها.

إن سياسة القبول المتبعة في الجامعات المصرية، تميل إلى العمومية حيث لا تقف عند اختيار الطلبة الملتحقين بالدقة والتعرف على قدراتهم وميولهم واتجاهاتهم نحو الكلية وبما يتماشى مع متطلبات سوق العمل ولا توجد قدرة على مستوى الجامعات المصرية لتصميم امتحانات القبول وهناك حاجه إلى إعطاء الجامعات مزيد من الاستقلال للأشراف على عملية القبول ووضع بعض الإجراءات الرقابية لنظم القبول.

فالتركيز في عمليات القبول بمؤسسات التعليم العالي على معيار وحيد وهو مجموع الدرجات في امتحانات اتمام الثانوية العامة، أدى إلى التنافس الشديد بين الطلبة وأدى انتشار الدروس الخصوصية أملاً في الحصول على المجاميع المرتفعة التي تسمح بالالتحاق بكليات القمة، حيث أصبحت تلك الدروس بديلاً عن نظام التعليم ينشغل بها المعلمون لدعم مرتباتهم وتبدأ الأسرة المصرية بالمعاناة المالية والقلق والتوتر

الذي يجتاح جميع أفراد الأسرة، وقضت الدروس الخصوصية على مبدأ تكافؤ الفرص التعليمية، لأنها مرتبطة بأبناء الطبقات القادرة مادياً ومقابل ذلك يحصلون من المعلمين على اعداد جيد لاجتياز الامتحانات للالتحاق بكليات القمة.

المحور الرابع: التحليل المقارن:

في ضوء العرض السابق لإجراءات تحسين وتطوير سياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي بين جنوب أفريقيا ومصر تبين وجود أوجه تشابه واختلاف، وهي ترتبط بالسياق العام لكل منهما، وفيما يلي عرض ذلك.

: نظام التعليم العالي وإدارته

وفي ضوء العرض السابق لنظام التعليم وإدارته في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، وجنوب أفريقيا، والهند، ومصر، وتبين وجود أوجه تشابه واختلاف في إدارة التعليم العالي

أولاً: أوجه التشابه

من خلال دراسة نظام التعليم في دول الخبرات تبين التشابه في الآتي:

1. مجانية التعليم وإلزاميته نظراً لتحقيق مبادرة التعليم للجميع.
2. التعليم اجباري في دول الخبرات من 6سنوات إلى 16عام.
3. المدارس الحكومية مجانية حتى استكمال المدارس الثانوية.

أولًا: أوجه التشابه:

من خلال دراسة سياسات القبول في مؤسسات التعليم الجامعي بين جنوب أفريقيا ومصر تبين وجود أوجه تشابه بينهما تتمثل في الآتي:

1. مجانية التعليم وإلزاميته نظراً لتحقيق مبادرة التعليم للجميع.
2. التعليم اجباري في دول الخبرات من 6سنوات إلى 16عام.
3. المدارس الحكومية مجانية حتى استكمال المدارس الثانوية.

أوجه الاختلاف:

1. مركزية التعليم العالي في جنوب أفريقيا حيث تتبع إدارته للحكومة الوطنية.
2. ويتميز التعليم العالي بالمركزية تابعاً لسلطة وزارة التعليم العالي التي تقوم بوضع الشروط والمعايير وكل ما يتعلق بالطالب الجامعي من بداية التحاقه إلى تخرجه.

أوجه الافادة:

ضرورة وجود نظام إداري يجمع ما بين المركزية في التنسيق واللامركزية في الادارة حيث تقوم المؤسسات بتطبيق ما تراه مناسباً وجديداً على حسب سياق كل دولة.

من خلال دراسة نظام التعليم وإدارته تبين وجود اختلاف بين دول الخبرات ظهرت في النقاط التالية

- مركزية التعليم العالي في جنوب أفريقيا حيث تتبع إدارته للحكومة الوطنية.
- ويتميز التعليم العالي بالمركزية تابعاً لسلطة وزارة التعليم العالي التي تقوم بوضع الشروط والمعايير وكل ما يتعلق بالطالب الجامعي من بداية التحاقه إلى تخرجه.

المحور الخامس: نتائج التحليل المقارن والتوصيات والمقترحات:

توصلت الدراسة الحالية إلى: -

1 - تطوير سياسات القبول:

1. إعادة النظر في سياسة ومعايير القبول المستخدمة والتي تتفق مع الواقع الحالي بمؤسسات التعليم العالي.
2. استخدام معايير قبول مرنة متناسبة مع متطلبات المجتمع.
3. الاستفادة من خبرات دول الدراسة والتي تعتمد على أساليب ومعايير متنوعة في التحاق طلابها بمؤسسات التعليم العالي.

تطوير معايير القبول:

1. الموقع الجغرافي.
2. المعدل التراكمي للطلبة في امتحان الثانوية العامة.

3. اجتياز الطلبة لبعض الاختبارات التي تعقدها الجامعات والتي تختص بقياس الاتجاهات والمستوى المهارى واللغوي والتحصيلي والقدرات.

3 – الرقابة والمتابعة:

1. استخدام آليات الرقابة اللازمة والمناسبة على المسؤولين عن التسجيل والقبول بالجامعات.
2. موضوعية المعايير المختصة بعملية القبول والتسجيل.
3. السرعة في معالجة المشكلات التي تواجه الطلبة أثناء تواجدهم في مكتب التنسيق المختص.

4 – تطوير العنصر البشري:

فمن يتولى المسؤولية عن إدارة القبول لابد من التحاقهم ببرامج تدريبية للرفع من قدراتهم.

5 – تأثر التعليم بالجانب الاقتصادي للدولة:

حيث يعد الفقر هو العائق الأكبر أمام تنمية الانسان، وتنظر الدولة للتعليم على أنه هو المحرك الأساسي لنمو المجتمعات، لذلك يتأثر التعليم بالفقر عن طريق(انفجار عدد السكان_ عدم توافر الخدمات المؤهلة للتعليم الجيد_ الظروف الاقتصادية السيئة)، وهنا كان من نتيجة تدني التحصيل العلمي بالنسبة للفرد، وانخفاض المهارات والمعارف التي تؤهلهم للحصول على الوظائف الانتاجية العامة وتجهل أسرهم بنقل الثقافة العامة إليهم.

6 – **تطوير** امتحانات الثانوية العامة، بحيث تقيس الأسئلة مستوى فهم الطلبة وتفكيرهم لتتناسب مع متطلبات التعليم العالي وتحديات سوق العمل.

7 – **دعم** الاستقلالية للجامعات بما يتناسب مع امكاناتها.

8 – **تحديث** مسارات التعليم الثانوي العام والفني بما يمكن الطلبة من تعديل مساراتهم في أي مرحلة تعليمية بما يمكن الخريجين من الدخول لسوق العمل.

9 – **وجود مقومات الاتاحة والجودة** في مدخلات التعليم العالي والقدرة على احداث التغيير والتحديث المناسب للواقع الحالي لمؤسسات التعليم العالي في جمهورية مصر العربية.

التوصيات والمقترحات:

- **توصل البحث الحالي إلى عدد من المقترحات:**

1. تنوع مسارات التعليم الثانوي العام للحد من تدفق الطلبة على التعليم العالي.
2. ضرورة وضع برامج إرشادية لطلبة مرحلة الثانوية العامة تهدف إلى مساعدتهم في اختيار استعداداتهم وقدراتهم.
3. أهمية مراعاة الحد الأدنى المعقول لمعدل الثانوية العامة للقبول في الجامعة مع مراعاة العدالة للطالب وحماية الجامعة من المستويات المنخفضة.
4. يجب ابتكار معايير أخرى بالإضافة إلى درجات الثانوية العامة واختبار القدرات.
5. السعي لاكتشاف اهتمامات الطلبة وميولهم في المرحلة الثانوية نحو المهن المستقبلية.
6. ضرورة اعتماد اختبارات قبول يتم تصميمها من قبل الجامعات المختصة.
7. ايجاد هيئة عامة مسؤولة عن سياسة القبول الاشراف عليها.
8. انشاء مركز قبول موحد يتم عن طريقه التنسيق مع مؤسسات التعليم العالي بجمهورية مصر العربية وذلك وفقاً لما تستوعبه كل مؤسسة تعليمية.

المراجع

- Kotler، and P.E، Strategic planning for higher education، journal of higher education، 2009، p72.
- Structuring Out - of - School Time to Improve Academic Achievement: A Practice Guide. Washington، DC: U.S. Department of Education.
- Netherlands Organization for International Cooperation in Higher Education: Country module: South Africa، Op Cit. P10.

- المركز القومي للامتحانات والتقويم التربوي، تقويم الاوراق الامتحانية للثانوية العامة في الفترة من 1992 حتى 1999، قسم البحوث، مصر،2001، ص123.
- جمال الدهشان، التجديد في التعليم الجامعي، دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، 2001، ص66.
- اليونسكو، التعليم العالي في الدول العربية للقرن الحادي والعشرين، المؤتمر الاقليمي حول التعليم العالي، بيروت، الدورة 27، 2003، ص5.
- ايمان ابراهيم، سياسة قبول الطلاب بكليات التربية في ليبيا، دراسة تقويمية، مجلة كلية التربية الاسلامية والعربية، العدد الثالث، 2011، ص45.
- نصر محمد محمود، تصور مقترح لنظام القبول بكليات التربية في مصر في ضوء الاتجاهات المعاصرة، دراسة تحليلية، 2010، ص27.
- أسماء البدوي، التعليم العالي في مصر، هل تؤدي المجانية إلى تكافؤ الفرص، مجلس السكان الدولي، القاهرة، 2012، ص76.
- اسامة ماهر حسين، سيناريوهات مقترحة لتطوير نظام قبول الطلاب بالتعليم العالي في ضوء خبرات بعض الدول وبما يتلاءم مع دواعي تطوير التعليم العالي في مصر، المركز العربي للتعليم والتنمية، 2014، ص147.
- محمد عبدالعزيز جعفر، تنسيق القبول في الكليات الجامعية بين الموضوعية والتطبيق، جامعة أسيوط 2016، ص35
- أمين فاروق فهمي، تنسيق القبول بالجامعات بين الواقع والمأمول، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر القومي لتطوير التعليم الثانوي وسياسات القبول بالتعليم العالي، القاهرة، ج3، 2008، ص7.
- Organization for economic cooperation development and the world bank، higher education in Egypt، reviews of national policies for education، report of higher education in Egypt available in، www. OECD. Org.

- R.G.Anderson A Dicionary of Management Terms،Complied by: A .Sh .Khatib،Librairie Du Liban،Beirut،1987،p.112.
- محمد عبدالوهاب ابراهيم، دراسة مستقبلية لسياسة القبول بالتعليم الجامعي الأزهري في ضوء بعض التحديات والاتجاهات العالمية المعاصرة، رسالة دكتوراه، منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة، 2007، ص22.
- رفيقة حمود، سياسات واجراءات القبول في الجامعات العربية، المؤتمر القومي العربي، نحو فضاء عربي، التعليم العالي التحديات العالمية والمسؤوليات المجتمعية، مكتب اليونسكو الاقليمي للتربية في الدول العربية، بيروت، 2009، ص24.
- نادية جمال الدين، سياسة القبول في التعليم الجامعي في الدول العربية وتحديات الأمن والبقاء، المؤتمر العلمي الثاني، التعليم العالي العربي وتحديات مطلع القرن 21، كلية التربية جامعة الكويت، الكويت، 1994، ص35.
- الهلالي الشربيني الهلالي، رؤية تربوية معاصرة لسياسة القبول بالجامعات المصرية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة المنصورة،1991، ص45.
- LINDA VALDEZ CANTU: An Identification of Policies and Practices That Hinder and Facilitate the Admission and Retention of Hispanics in Institutions of Higher Education، DOCTOR OF PHILOSOPHY، the Office of Graduate Studies of Texas A&M University، 2004.
- يحيى بن سليمان الحافظي، التعليم العالي في المملكة العربية السعودية، رؤى مستقبلية، كلية التربية، جامعة المنصورة، ع45، المجلة التعليمية، 2004، ص54
- رمزي أحمد عبدالحي، التعليم العالي والتنمية، وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة، الإسكندرية، دار الوفاء للطباعة والنشر، 2009، ص97
- جمال الدين محمد المرسى، الادارة الاستراتيجية للموارد البشرية – المدخل لتحقيق ميزة تنافسية في ق21، الاسكندرية، الدار الجامعية، 2004،ص28
- وائل معلا، قضايا معاصرة في التعليم العالي، وزارة الثقافة، الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2014، ص29 .

- صبحي القاسم، التعليم العالي في الوطن العربي، منتدى الفكر العربي، عمان، 1999،ص49 – 52
- رمزي أحمد عبد الحي، مؤشرات التعليم قبل الجامعي، دار البيان، القاهرة، 2006، ص 243
- صباح غربي، دور التعليم العالي في تنمية المجتمع المحلي، دراسة تحليلية لاتجاهات القيادات الإدارية، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة الزقازيق، 2014، ص185
- Organization for economic cooperation and development and the world bank، higher education in Egypt، review of national polices for education، report of higher education in Egypt، available in WWW.mhe. Spu. Org.
- OECD، Reviews of national policies for education، higher education in Egypt، 2010، p 331.
- Mok، Ka.Ho، Globalization and higher education restructuring in hang kong، tiwan and main land china، higher education research and development، v01.22،NO.2، p120.
- Australian Council for Educational Research' Special Tertiary Admissions Tests،candidate information booklet،2011،page53.
- The hon. Dr Brendan nelson: our universities (backing australia›s future) – commonwealth of Australia 2003
- Shepley W. Orr، Social Exclusion and the Theory of Equality: The Priority of Welfare and Fairness in Policy، Centre for Transport Studies، University College London، July 20، 2005، p
- Barnett، M، &Duvall، R. Power in Global Governance. Cambridge، Cambridge University Press، 2005، p189
- رمزي أحمد عبد الحي، مؤشرات التعليم قبل الجامعي، دار البيان، 2006، ص 243.
- حسن محمد إبراهيم حسان: الاتجاهات الحديثة في إدارة التعليم وتجويده' المكبة العصرية للنشر والتوزيع' 2005' ص65.

- Robin Matrons Helms:University admission world wide، the world bank، July،2008، p87.
- حامد عمار، دراسات في التربية والثقافة، التوظيف الاجتماعي للتعليم، مكتبة الدار العربية للكتاب، الطبعة السادسة، 2009، ص49 – 56.
- مصطفى السعيد، الاقتصاد المصري وتحديات الأوضاع الراهنة، مظاهر الضعف، الأسباب والعلاج، مكتبة الأسرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2003، ص23.
- محمد حنفي، استقلال الجامعات وفعالية إدارتها، دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة ومصر، مجلة دراسات تربوية واجتماعية، مصر، 2009، ص98.